معًا نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ورقة حول سياسات

التعليم العالي والبحث العلمي

المحتويات

المقدمة 2
واقع التعليم العالي 3
أهم الخطط الاستراتيجية 4
الحكومة في الجامعات 4
البحث العلمي والابتكار والدراسات العليا 5
الجودة الأكاديمية 8
التمويل 9
القبول 10
الطلبة والمنح والقروض 12
أهم مشاكل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 13
التوصيات 15
المراجع 16

معًا نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الحـزب الديمقراطي الاجتماعي الأردنـي

2024-2023

المقدمة

احتلّ الأردن مكانة مرموقة بين الدول في قطاع التعليم العالي على مرّ العقود الماضية، فلأنّ التعليم هو الأساس في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أولت المملكة اهتماماً كبيراً به في وقت مبكر من مسيرتها، فتأسست الجامعة الأردنية في عام 1962، وفي عام 2022/2021 وصل عدد المؤسسات التعليمية المنضوية في القطاع إلى 73 مؤسسة، تضم 348,572 من الطلبة في الجامعات و34,351 من الطلبة في الكليات[1].

ومن الواضح أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعاني من صعوبات ومشاكل تراوح مكانها، مع ظهور معوقات جديدة في الحوكمة والاستقلالية وأسس القبول والبحث العلمي وجودة المخرجات والتعليم التقني، ويمكن ردّ ذلك إلى تعثر السياسيات والاستراتيجيات في النهوض بالقطاع، وعدم منحه الأولوية والأهمية اللازمتين، والحاجة إلى اختيار القيادات ذات الكفاءة القادرة على الإدارة الفاعلة.

لقد شهد الأردن في العقد الماضي تراجعاً في البحث العلمي والابتكار، إذ أشارت الإحصاءات الدولية إلى تراجع تصنيف الأردن في مؤشر الابتكار العالمي إلى المرتبة 81[2] من أصل 132 دولة في عام 2021، وذلك بسبب تدني الإنفاق على البحث العلمي والابتكار، وعدم توفر بيئة بحثية تساعد على الاستفادة من خبرات 11 ألف باحث أكاديمي وأكثر من 32 ألف طالب[3] يلتحقون ببرامج الدراسات العليا.

وبناء على ذلك، فإن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يحتاج إلى إعادة هيكلة تنسجم والاحتياجات الوطنية، ومعالجة الخلل في واقع إدارة هذا القطاع المهم، لتعزيز الأداء وتنمية الموارد الوطنية وتطويرها[4]. تتضمن هذه الورقة استعراضاً لواقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وخططه الاستراتيجية، والمعوقات والصعوبات التي ساهمت في تباطؤ تطويره، وتقدم عدداً من المقترحات والتوصيات لتحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1] تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

[2] المؤشر العالمي للابتكار، 2021.

[3] تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

[4] رؤية التحديث الاقتصادي، 2022.

واقع التعليم العالي

انخفض ترتيب الأردن في السنوات الأخيرة رغم تعدد الاستراتيجيات والخطط المعدّة لرفع مستوى التعليم العالي، فقد حصل الأردن على المرتبة 103 من بين 138 دولة في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021[5]، ويعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من أهم القطاعات التي تقاس المعرفة فيها، إذ تراجع الأردن في مؤشر المعرفة تراجعاً ملحوظاً في قطاع التعليم العالي إلى المرتبة 125 في عام 2021، كما تراجع في مؤشر قطاع البحث العلمي والابتكار إلى المرتبة 95 في عام 2021[6].

ومن العوامل التي أدّت إلى تراجع جودة التعليم:

أولًا: وجود خلل في نسبة الطلبة المقبولين في الجامعات الرسمية إلى أعضاء الهيئة التدريسية، إذ لم يرافق الزيادةَ في عدد الطلبة زيادةٌ في عدد الأكاديميين، مما أدى إلى تزايد الأعباء التدريسية وتراجع البحث العلمي والابتكار.

ثانياً: انخفاض الدعم الحكومي للجامعات، الأمر الذي أثّر على سياسة استقطاب الأكاديميين المميزين، وتراجع دعم البحث العلمي، وعدم القدرة على تحديث المختبرات والمشاغل، مما أشغل إدارة الجامعة في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات وعلى رأسها رواتب العاملين.

إن ارتفاع أعداد الطلبة في الجامعات نتيجةٌ طبيعة لزيادة النمو السكاني، وللنظرة المجتمعية التي تزيد من الإقبال على التعليم الجامعي، لكن هناك ضعف في سياسات واستراتيجيات القبول في الجامعات التي لم تستطع حتى الآن توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تحتاجها سوق العمل وتحديداً تحفيز الطلبة للتوجه نحو التعليم التقني المطلوب لسوق العمل، خصوصاً أن 74.4%[7] من الأيدي المؤهلة العاملة في القطاع الصناعي هي من الوافدين، فضلًا عن أن 34.6%[8] من مجموع المتعطلين هم من حملَة درجة البكالوريوس فأعلى، في الوقت الذي توفر فيه سوق العمل 30 ألف فرصة عمل جديدة سنوياً[9]، بينما المطلوب استحداث 70-90 ألف[10] فرصة عمل جديدة سنوياً.

---

[5] مؤشر المعرفة العالمي، 2021.

[6] المصدر نفسه.

[7] تقرير حالة البلاد لعام 2020، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2021.

[8] دائرة الإحصاءات العامة، الجولة الثالثة، 2021.

[9] رؤية التحديث الاقتصادي، 2022.

[10] تقارير وزارة العمل، 2020.

لا شكّ في أن جائحة كورونا أثّرت على جميع نواحي الحياة، وشمل ذلك جميع القطاعات، ومن بينها قطاع التعليم العالي، فقد كان تأثير الجائحة واضحاً على هذا القطاع، وأظهرت ضعفه وعدم جاهزيته في مواجهة الأزمات الطارئة على المستويين الأكاديمي والإداري.

لعلّ التعليم عن بُعد لم يكن الخيار الأمثل خلال الجائحة، خصوصا في بداية الأزمة، لعدم توفر الإنترنت والأجهزة لجميع الطلبة، إلّا أنه كان الخيار الأنسب لضمان استمرارية عمل قطاع التعليم العالي، وقد استطاعت مؤسسات التعليم العالي بشكل عام التعامل مع الأزمة بتوفير الأجهزة اللازمة وتدريب المدرسين على التدريس عن بُعد، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

أهم الخطط الاستراتيجية

وضعت الحكومات المتعاقبة عدداً من الخطط الاستراتيجية لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أهمها:

- البرنامج التنموي التنفيذي (2016-2020).
- خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022).
- الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025).
- الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019-2021).

الحوكمة في الجامعات

شهد عام 2019 نشاطاً ملحوظاً في تطوير التشريعات، إلّا أن كثرة التعديلات تشير إلى مشكلة مزمنة في قطاع التعليم العالي، وهي عدم الاستقرار التشريعي، وخاصة في ما يتعلق بقانوني التعليم العالي والجامعات الأردنية اللذين خضعا للتعديل وعلى استعجال بعد أقل من عام على إقرارهما. والسبب في ذلك غياب المؤسسية والعدالة في اختيار رؤساء الجامعات!

وعلى الرغم من صدور العديد من القرارات الخاصة بموضوع الحوكمة والاستقلالية والإدارة، إلّا أن أثرها لم يكن ملحوظاً على دور مجالس الأمناء من حيث الصلاحيات ومتابعة أداء رؤساء الجامعات وتقييم أدائهم، بل لم يكن لهم دور فاعل في هذا الإطار، فقد أُعفي خمسة من رؤساء الجامعات الحكومية ورئيس جامعة آخر لاحقاً من دون الرجوع إلى مجالس الأمناء، ولم يكن لقرارات هذه المجالس أيّ انعكاس ملموس على تطوير

الجامعات، بالإضافة إلى أن آلية اختيار أعضائها ساهمت في تفريغها من مهامها الرامية إلى نهضة الجامعات وتقدمها.

الأمر نفسه ينطبق على مجلس الجامعة، الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد مجلس الأمناء وقبل مجلس العمداء من حيث الحاكمية، إذ لم يتم تعزيز دوره، لا سيما مع وجود أعضاء يتم تعيينهم من خلال رئيس الجامعة، لذلك تم تهميشه حتى إنه لا ينعقد إلّا مرة أو اثنتين في الفصل الواحد. وفي السياق نفسه، تعاني رئاسة الجامعات ومجالس الحاكمية في بعض الجامعات الخاصة من هيمنة مالكي الجامعات، بل إن بعض رؤساء الجامعات الخاصة يُعامَل بوصفه موظفاً أكثر من كونه قيادياً[11].

إن آليات اختيار رئيس الجامعة والنواب والعمداء ذات طابع ارتجالي، ولا تعتمد على أسس ومعايير واضحة، مما زاد الأعباء على الجامعات، فالإدارة والقيادة تحتاجان إلى مواصفات شخصية، على غرار الفكر المتزن، والقبول من مجتمع الجامعة، والمهنية، والإبداع. ففي خطوة نحو طريق الإصلاح الإداري في الجامعات، نسّب مجلس التعليم العالي إلى رئاسة الوزراء بتاريخ 18 آذار 2021 بنظام تعيين رؤساء الجامعات الرسمية، لكن هذا النظام لم يرَ النور إلى الآن. فالإصلاح الإداري يبدأ بتوفير شروط عادلة للاختيار وتكافؤ الفرص والتنافسية والشفافية، لخلق بيئة جاذبة للكفاءات تساعدها على الإبداع والابتكار والبحث العلمي، وبالتالي تقليل هجرتها إلى الخارج.

البحث العلمي والابتكار والدراسات العليا

من التحديات التي يعاني منها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، عدم توفر الدعم المالي والبيئة الجامعية المحفزة على الإبداع والابتكار والبحث العلمي، وعدم وجود دور فاعل ومؤثر لصندوق دعم البحث العلمي والابتكار التابع لوزارة التعليم العالي في توجيه قطاع البحث العلمي وإدارته، كما لم يتضح إنْ كان الصندوق سيخضع لإعادة الهيكلة أم سيتم إنشاء مراكز أبحاث في أقاليم الشمال والوسط والجنوب، كما ورد في توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2020.

ونتج عن ذلك اقتصار أعضاء الهيئة التدريسية على الأبحاث النظرية لغايات الترقية الأكاديمية ونشرها في مجلات تتناسب مع شروط الترقية، وابتعادهم عن الأبحاث العلمية التطبيقية والريادية والإبداعية التي تساهم في خدمة المجتمع في النواحي الصناعية

[11] تقرير حالة البلاد لعام 2020، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2021.

والاقتصادية والاجتماعية. وللإشارة، فقد بلغ معدل ما أنفقته الجامعات الأردنية على البحث العلمي والإيفاد 40 مليون دينار سنوياً لآخر عشر سنوات.

وفي هذا الإطار، ووفقاً لمحرك البحث (SCOPUS)، فإن مجموع ما نشرته الجامعات الحكومية الأردنية مجتمعةً منذ تأسيس أول جامعة بلغ حوالي 46 ألف بحث حتى نهاية عام 2021 -كما هو موضح بالشكل رقم (1)- وهو يقل عمّا نشرته جامعة الملك سعود وحدها أو جامعة طهران وحدها. بل إن ما نشرته جامعة سنغافورة الوطنية وحدها بلغ ثلاثة أضعاف ما نشرته الجامعات الحكومية مجتمعةً. المدهش أكثر أن الجامعات الخاصة البالغ عددها 19 جامعة لم تنشر أكثر من 8 آلاف ورقة علمية وفقاً لمحرك البحث (SCOPUS)، علماً أن أول جامعة خاصة في الأردن تأسست عام 1990. ولم يحقق الأردن نتائج أفضل في مؤشرات أخرى مثل براءات الاختراع التطبيقية، ولم تعالِج الأبحاثُ الأولويات الوطنية كالمياه والطاقة. ومن المؤشرات الأخرى، وبدراسة (Publication Flow)، يظهر أنّ نسبة النشر للجامعات الأردنية عام 2019 لم تتجاوز نصف بحث لكل عضو هيئة تدريسية في العام الواحد. والمطلوب للمنافسة عالمياً أن لا تقل الإنتاجية العلمية عن بحثين لكل عضو هيئة تدريسية في العام الواحد.

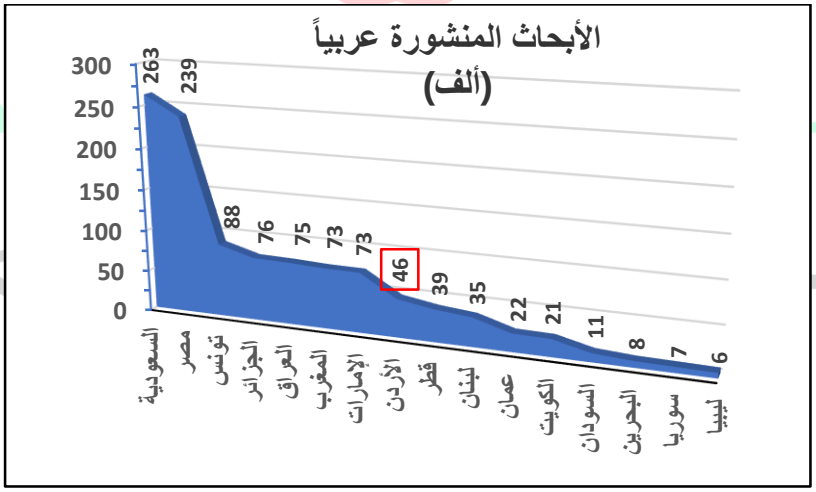

الشكل رقم (1): مجموع الأبحاث المنشورة عربياً حتى عام 2021[12]

[12] موقع (Scopus).

وشهد الأردن تراجعاً مستمرّاً في مؤشر الابتكار إلى أن وصل إلى المرتبة 81[13] من أصل 138 دولة في عام 2021، أما نسب الاستشهاد بالأوراق المنشورة فتضع الأردن هي الأخرى في مراتب متأخرة مقارنة مع عدد من الدول العربية. إذ جاء الأردن في المرتبة السادسة في معامل (H-index) لكل ورقة علمية بعد دولٍ أحدث عمراً وأصغر مساحةً وأقلّ سكاناً، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

Rank	Country	Citable documents	Citations	Self-citations	Citations per document	H index
1	Saudi Arabia	201425	2584819	400215	12.23	361
2	Egypt	221423	2410995	473454	10.48	288
3	Emirates	57746	620230	63775	9.96	216
4	Lebanon	32974	475942	42582	13.13	216
5	Qatar	27906	364442	38980	12	178
6	**Jordan**	44229	466479	57222	10.17	176
7	Kuwait	25799	317962	31453	11.67	162
8	Oman	20014	229726	24246	10.51	140
9	Syria	7599	108847	8902	13.59	113
10	Iraq	40318	192653	36244	4.64	109
11	Palestine	7591	106728	9932	13.19	104
12	Bahrain	7023	84014	4512	10.83	94
13	Yemen	4813	56324	4885	11.21	78

الجدول رقم (1): عدد الاستشهادات عربياً

وخلال العام الدراسي 2021/2020، بلغ عدد الطلبة الملتحقين في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية 32378، منهم 4,697 طالباً ضمن 101 برنامج دكتوراه، و24,823 طالباً ضمن 476 برنامج ماجستير، و2,958 طالباً ضمن 22 برنامجاً للدبلوم العالي[14].

وتجدر الإشارة إلى أن 90% من طلبة الدكتوراه يدْرسون في التخصصات الإنسانية، مما يثير تساؤلًا حول مدى الحاجة إلى هذه الأعداد من خريجي طلبة الدراسات العليا، أو مدى الاستفادة من مخرجات رسائلهم، إذ يُلاحَظ أن أغلبها تخلو من نتاج علمي أو ريادي أو ابتكار، أو لم تُنشَر في مجلات علمية مرموقة، أو لم تحقق فائدة مباشرة للمجتمع، مما يكشف أن الدافع الاجتماعي أو المادي هو الهدف المنشود من حصول الطلبة على الشهادة العليا، وهذا يستدعي مراجعة منظومة الدراسات العليا لتجويد مخرجاتها، واقتراح اشتراط النشر في المجلات العلمية المرموقة والتشجيع على الجانب التطبيقي والإبداعي والابتكاري للمساهمة في تطوير قطاع التعليم العالي.

[13] المؤشر العالمي للابتكار، 2021.

[14] تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

الجودة الأكاديمية

إن أساليب التدريس المتبعة عند معظم أعضاء الهيئة التدريسية تفتقر إلى التنوع، إذ تقتصر على الأساليب التقليدية باستثناء دمج التعليم الإلكتروني، وما زال المدرّس -وليس الطالب- محورَ العملية التدريسية، وما زال أسلوب التعليم يطغى على أسلوب التعلم. وبناء على ذلك، لم تتوفر الظروف المشجعة على تطوير أساليب التدريس ذات الطابع التقليدي في تدريس جميع المواد التي تدرَّس في الجامعات لتشمل الجانب التطبيقي من خلال التعلم القائم على المشاريع (Project Based Learning)، والتعلم والتقييم القائم على المخرجات (Learning Outcome Based) على سبيل المثال، خاصة أن الربط بين الجامعات والقطاع الصناعي لم يرتقِ للمستوى المطلوب، وذلك لعدم وجود الثقة المتبادلة، ولعدم قناعة المؤسسات ذات العلاقة بجدوى البحث العلمي.

وتعاني الجامعات الرسمية من ترهل إداري، فعدد الموظفين الإداريين أعلى بكثير مما هو مطلوب. ووفقاً لإحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2021/2020، بلغ عدد الأكاديميين 10,255، بينما بلغ عدد الموظفين الإداريين 17,902[15]، أي أن نسبة الأكاديميين إلى الإداريين هي 1.75:1، وهي نسبة لا تتناسب مع المستويات العالمية، فقد ذكرت الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات أن أفضل نسبة فاعلة هي 1:3، وفي معظم المعايير العالمية فإن النسبة هي 1:2، فإذا تم تطبيق النسبة 1:1 كمرحلة أولى نحو الإصلاح الإداري فإن 7647 موظفاً إدارياً هم زائدون عن الحاجة، لذا يجب إعادة النظر في الهيكلة الإدارية، ومن شأن مثل هذه الخطة أن تساعد في تحسين الأداء وتقليل النفقات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه أعيد إصدار نظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية المعدل رقم (130) خلال عام 2021، ولم يطبَّق أيٌّ من بنوده منذ إقراره قبل عشر سنوات بهدف تحسين جودة مخرجات التعليم العالي ونوعيتها.

إنّ عملية التنمية في قطاع التعليم العالي تبدأ من تأهيل الكوادر، وتوفير ما يلزم لوضعه في المسار الصحيح، والتركيز على الهدف الأساسي من التعليم وهو إعداد طلبة يمتلكون المهارات والمعرفة للإبداع والتميز على الصعيدين المحلي والعالمي[16]، وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) هدفاً استراتيجياً لتنمية وتطوير التعليم

---

15 تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.

2 رؤية التحديث الاقتصادي، 2022.

والتدريب في أنظمة التعليم العالي ورفع معايير مخرجات الأبحاث العلمية، بما ينسجم مع أفضل الأساليب في الجامعات المتطورة.

لعلّ ظهور التصنيفات العالمية دفعت الجامعات إلى العمل على استيفاء الشروط المطلوبة لتنافس الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية، بل إن هناك جامعات تسعى للحصول شهادات الجودة والاعتمادات العالمية من تصنيفات عديدة، والمؤمَل من ذلك أن يحسّن نوعية الأداء الجامعي، لكن الملاحَظ أنه لا يوجد انعكاس حقيقي على نتائج المخرجات التعليمية، وليس هناك حرصٌ على أن تحكم معايير الجودة أداء العاملين في الجامعات من أكاديميين وإداريين، كما أن عدداً من الجامعات لم تتقدم إلى تصنيفات مرموقة وذات مصداقية عالية مثل تصنيف (Shanghai).

التمويل

يعدّ عجز الموازنة وتفاقم المديونية[17] من أبرز التحديات التي تواجهها معظم الجامعات الرسمية، إذ ارتفع العجز السنوي للجامعات الحكومية بسبب زيادة النفقات التشغيلية بنسبٍ كبيرة لا تستطيع الواردات تغطيتها، وترزح الجامعات الحكومية عموماً تحت عبء المديونية التي تصل إلى 108 مليون دينار، وتعاني من عجز نقدي فعلي متراكم يصل إلى حوالي 120 مليون دينار حتى نهاية عام 2017، بالإضافة إلى المطالبات الشهرية الملحّة والالتزامات المنتظمة تجاه جهات عدة.

وتشكّل رسوم الطلبة الإيراد الأهم (ويكاد يكون الوحيد) للجامعات، وهي تغطي نسبة كبيرة من نفقاتها المتكررة، مع الإشارة إلى انخفاض معدل الدعم الحكومي، الذي بلغ 50.5 مليون دينار سنوياً لآخر عشر سنوات[18]، الأمر الذي أرهق الإدارات الجامعية المتعاقبة في سعيها لتغطية النفقات وفي مقدمتها المصاريف التشغيلية ورواتب الموظفين، مما دعا بعض الجامعات إلى استحداث تخصصات تمتاز بارتفاع رسومها وتشهد إقبالًا عليها، إضافة إلى قبول أعداد كبيرة ضمن البرنامج الموازي متجاوزةً النسبة المسموح بها.

وتعدّ إصلاحات التمويل حاسمة لتحديث قطاع التعليم العالي في الأردن[19]، بالنظر إلى أن نموذج التمويل الحالي قد فشل في دعم الكفاءة والجودة، وأثّر سلبياً على البحث والابتكار. ولغايات تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العالي وإصلاحها، لا بدّ من توفير الإيرادات

[17] تقرير حالة البلاد لعام 2020، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2021.
[18] تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.
[19] رؤية التحديث الاقتصادي، 2022.

المالية السنوية اللازمة للنهوض بالجامعات، مع مراعاة أن تغطّي هذه الإيراداتُ النفقاتِ السنوية.

القبول

إنّ الزيادة الحاصلة في أعداد الطلبة الملتحقين في البرامج الجامعية سنوياً مقارنة مع عدد أعضاء الهيئة التدريسية، تشير إلى وجود خلل في نسبة الطلبة إلى المدرسين، فقد بلغ عدد الطلبة 110,994 طالباً في الجامعات الأردنية و34,351 طالباً في كليات المجتمع والكليات في عام 2021/2020[20]، بنسبة زيادة تصل إلى 73.3% عن عام 2011/2010، في حين وصل عدد أعضاء الهيئة التدريسية 10255 مدرساً في عام 2021/2020، بنسبة زيادة مقدارها 29.1% عن عام 2010.

إنّ نسبة الطلبة إلى المدرسين في الجامعات الأردنية لا تُنافس نظيرتها في كثير من الجامعات العالمية والعربية، ولعل تجاوز النسبة المسموحة لقبول الطلبة من خلال البرنامج الموازي (وهي 30% من مجموع الطلبة المقبولين من خلال التنسيق الموحد) في بعض الجامعات، يضع هذه الجامعات في مراتب متأخرة في التصنيفات المختلفة.

إن نسبة الطلبة إلى المدرسين تجاوزت في بعض الجامعات 1:40، لهذا يجب العمل الجاد على تقليل النسبة وعدم تجاوزها 1:20 مهما كانت الأسباب، والالتزام بالبند الوارد في الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) الذي ينص على تخفيض نسبة القبول على البرنامج الموازي إلى الصفر بحلول عام 2025 وتغطية الحكومة قيمة الفاقد من رسوم البرنامج الموازي، أو إيجاد بدائل لتعويض الفارق.

معًا نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

[20] تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

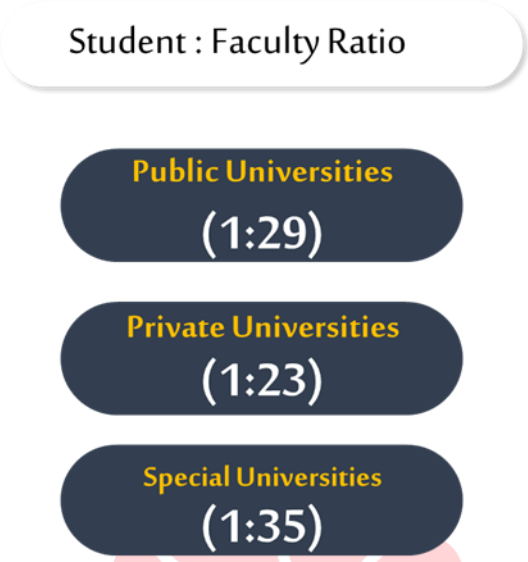

الشكل رقم (2): نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب

لقد أثّرت أسس القبول في الجامعات على جودة التعليم من نواحٍ عدة، أهمها:

1. اعتماد نتائج الثانوية العامة كأساس لالتحاق الطلبة في تخصصات جامعية لا تلبي رغباتهم أو طموحاتهم، مما يؤدي إلى ضعف المخرجات عند الخريجين، وزيادة نسبة البطالة، فقد وصلت نسبة المتعطلين من حملَة البكالوريوس وما تلاها إلى 34.6% من مجموع العاطلين عن العمل في الربع الثالث من عام 2021[21].
2. زيادة أعداد الطلبة في الجامعات أدت إلى زيادة أعداد الطلبة في الشعبة الواحدة على حساب الجودة والمخرجات التعليمية.
3. زيادة أعداد الطلبة المقبولين أضافت عبئاً على المرافق الجامعية والخدمية والتعليمية، مع عدم توفر القدرة المالية للجامعات على صيانتها بشكل دوري.

لذا يجب العمل على تطوير أسس القبول ومعاييره لتراعي رغبات الطلبة وميولهم، وتحقق العدالة وتكافؤ الفرص بينهم، وتشجيع الطلبة وتحفيزهم للالتحاق بالتعليم التقني، وإيجاد الحلول الممكنة لتحقيق التوازن فيما يتصل بنسبة أعداد الطلبة إلى المدرسين، وصولًا إلى تحسين جودة التعليم وتجويد المخرجات.

[21] دائرة الإحصاءات العامة، الجولة الثالثة، 2021.

الطلبة والمنح والقروض

تعقد الدول آمالها على تنمية الموارد البشرية، إلّا أن الجسم الشبابي ما زال بحاجة للرعاية والتمكين، وعلى الجامعات أن تكون مراكز لإنتاج القيادات المستقبلية في جميع النواحي، وهذا يتطلب التدريب على المواطنة وتعزيز قيم الانتماء وتمكين الطالب علمياً ومهارياً واجتماعياً.

ولضمان غرس المواطنة الحقة، لا بد أن يعيش الطالب ويمارس المساواة والعدالة من خلال تعامله مع مدرسيه وزملائه وكل من لهم علاقة به، وهذا يحتاج إلى برامج شبابية متنوعة في الجامعات تمتد على طول سنوات الدراسة، وعلى الجامعات أن تنشئ مراكز طلابية (Students Hubs) تعنى بهذا الجانب وتستطيع أن تخلق طلبة منتميين وقياديين ومحصّنين.

إنّ معدل نسبة الطلبة العرب والأجانب في الأردن لا يتجاوز 13% من مجموع الطلبة الكلي، ولم تنجح الجهود المبذولة في السنوات الخمس الأخيرة في زيادة أعداد الطلبة العرب والأجانب -كما هو مقرر في خطة الوزارة- لتصل إلى 70 ألف طالب غير أردني حتى عام 2020، بل إن الأعداد تناقصت في السنوات الأخيرة لأسباب عديدة آخرها جائحة كورونا. لذلك، على الجامعات (الخاصة والحكومية) أن تبذل جهداً أكبر لاستقطاب الطلبة العرب والأجانب، وتحقيق زيادة لا تقل عن 10% سنوياً حتى عام 2025/2024. وهذا يتطلب إطلاق حملة ترويجية باستخدام منصات التواصل الاجتماعي، وإعداد نشرات تعريفية بعدد كبير من اللغات، والإفادة من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "أُدْرُس في الأردن"، الذي يتضمن أهم المعلومات التي يحتاج إليها الطالب الوافد الراغب بالدراسة في الأردن، والبحث عن طرق تسويقية غير مسبوقة تنطلق من نوعية التدريس ونوعية الخدمة المقدمة للطالب.

ويُمكن أن يؤدي استقطاب الجامعات لهؤلاء الطلبة إلى ضخّ ما لا يقل عن 6% من الناتج الإجمالي المحلي (GDP) منافساً ما يحقّقه كلّ من قطاعات الإنتاج والسياحة وتكنولوجيا المعلومات.

وينبغي أن تأخذ الجامعات بالاعتبار الخلفيّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للأسر الأردنية التي تأثرت من أزمة كورونا وما قد يلحقها مستقبلًا من أزمات ذات انعكاس اقتصادي. وفي ضوء محدودية الأموال المخصصة لصندوق دعم الطالب والظروف الاقتصادية في الأردن، قد يتأثر التحاق عدد كبير من الطلبة بالجامعات الأردنية، وخاصة الجامعات الخاصة ذات الرسوم المرتفعة، وستزداد نسب التسرب، مع ما يتبع ذلك من آثار خطيرة على الصعيدين

الاجتماعي والتنموي. وبناء عليه، لا بد من تدخل شبكات أمان إضافية من القطاع الخاص يمكن من خلالها تأمين الرسوم المطلوبة لأكبر عدد من الطلبة، مما يوسع مظلة الطلبة المستفيدين من المنح والقروض نحو "تعليم مجاني" مستقبلًا. كما ينبغي إعادة هندسة توزيع المنح الدراسيّة والقروض الطلّابية والدعم الاجتماعي بأشكاله المختلفة بصورة منصِفة، إذ تضمنت الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) مشروعاً لتوسيع قاعدة الدعم المالي للطلبة لضمان حصول جميع الطلبة المؤهلين على الدعم المالي الذي يحتاجونه للالتحاق بالتعليم العالي.

ويشار هنا إلى دراسة أولية لوزارة التعليم العالي (عام 2019) بينت أن نسبة الطلبة المبتعَثين من بين الطلبة الأردنيين ضمن البرنامج العادي 76.6%، ونسبة الطلبة المبتعثين من بين الطلبة الأردنيين ضمن جميع البرامج 62.6%، باعتماد المنح والقروض مصدرَ دعمٍ دراسي للطلبة، وفي حال عدم إدراج القروض واعتماد المِنَح لذلك فقط، فإن نسبة الطلبة المبتعَثين من بين الطلبة الأردنيين ضمن البرنامج العادي تُصبح 71.6%، ونسبة الطلبة المبتعَثين من بين الطلبة الأردنيين ضمن جميع البرامج 48%، أي أن نسبة الطلبة الدارسين مجاناً (ليس على حسابهم الخاص) يصل إلى حوالي 60% تقريباً، بمعنى أن فكرة التعليم المجاني وإلغاء البرنامج الموازي ليست مستحيلة، وهنا ينبغي التأكيد أن دعم الطلبة غير المقتدرين مالياً من خلال المنح والقروض أولوية ستستمر حتى إيجاد نافذة للبديل المطروح منذ سنوات.

أهم مشاكل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

1. تعدد التشريعات وكثرة التعديلات عليها.
2. افتقاد الجامعات للاستقلالية الإدارية والمالية، وتدخُّل مجلس التعليم العالي.
3. تراجع دور المجالس الحاكمية الثلاث (مجلس الأمناء، ومجلس الجامعة، ومجلس العمداء)، وضعف أدائها.
4. عدم تفعيل نظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية السابقة رقم (130) لسنة 2018 خلال عام 2021.

5. أسس القبول في الجامعات الرسمية (أم الحكومية؟ اعتماد الأفضل والتوحيد في الورقة) التي أدت إلى ارتفاع أعداد الطلبة المقبولين بما يفوق الطاقة الاستيعابية للجامعات.
6. عدم الالتزام بما ورد في الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025) بشأن على تخفيض نسبة القبول في البرنامج الموازي إلى الصفر بحلول عام 2025.
7. معاناة معظم الجامعات الرسمية من عجز الموازنة وارتفاع نسبة المديونية الناتجَين عن زيادة النفقات التشغيلية وعدم كفاية الواردات لتغطيتها، والترهل الإداري، وسعي الإدارة الجامعية لتغطية النفقات ومن أهمها رواتب الموظفين.
8. ضعف الإنفاق على البحث العلمي أو توفير الظروف المناسبة والمشجعة مقارنةً مع المستوى العربي والعالمي.
9. تباين التعليمات الجامعية المتعلقة بالبحث العلمي، فتارة تشجع على البحث العلمي الجماعي وتارة تشجع على البحث العلمي الفردي.
10. البيروقراطية عند التقدم للحصول على دعم مالي من مراكز الدعم مثل صندوق البحث العلمي والابتكار، والجامعات.
11. انحراف بوصلة البحث العلمي والابتكار وانصرافها لغايات الترقية، وبالتالي غياب الهدف النهائي للبحث بالوصول إلى منتج أو نتائج ابتكارية أو ريادية يمكن عكسها على بناء قدرات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والتركيز على الأبحاث النظرية.
12. التغيير المستمر في تعليمات الترقية وتركيزها على النشر العلمي النظري لغايات الترقية فقط، وعدم تشجيع الجانب التطبيقي والإنتاجي والابتكار والإبداع وخدمة المجتمع.
13. ضعف الربط بين الجامعات والقطاع الصناعي لعدم وجود ثقة متبادلة بينهما.
14. ما زال المدرس -وليس الطالب- محورَ العملية التدريسية، وما زال أسلوب التعليم يطغى على أسلوب التعلم، بالإضافة إلى غياب التنوع في أساليب التعليم.

15. تغليب الجانب النظري على الجانب التطبيقي في برامج الدراسات العليا، وعدم توفر الدعم اللازم لطلبة الدراسات العليا للتفرغ أثناء الدراسة، مما يؤثر على المردود العلمي، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الطلبة في برامج الدراسات العليا.
16. محدودية الأنشطة اللامنهجية في الجامعات، وعدم وجود استراتيجية تشجع عليها أو تعمل على تطويرها وتحديثها بما يتناسب والذوق العام للطلبة، خصوصاً مع وجود أوقات فراغ لا يتم استغلالها.

التوصيات

1. تعديل قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته بما يخص مجلس التعليم العالي وقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة 2007 من أجل وضعه في إطار دوره الأساسي بوضع السياسات ومراقبة الأداء.
2. بناء علاقة تشاركية بين مجلس الأمناء ومجلس التعليم العالي، من خلال دور حقيقي وفاعل لمجلس الأمناء وبإشراف ومتابعة مجلس التعليم العالي بعيداً عن المصالح الشخصية.
3. إصدار نظام تعيين رؤساء الجامعات الذي نسّب به مجلس التعليم العالي إلى رئاسة الوزراء بتاريخ 18 آذار 2021.
4. تحقيق الشفافية والعدالة والمؤسسية في تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ومجالس الأمناء والقيادات الجامعية العليا وممثلي المجتمع المحلي في المجالس الحاكمية.
5. استقرار واستدامة التشريعات الناظمة للجانب الأكاديمي على مستويَي القطاع والجامعة.
6. تأهيل قيادات أكاديمية وإدارية شابة تعتمد مبدأ الشفافية والموضوعية وتحقق تكافؤ الفرص بين أعضاء الهيئة التدريسية بإشراف ومراقبة من مؤسسات التعليم العالي.
7. إيجاد حل جذري للعجز المالي السنوي للجامعات الرسمية بما يكفل تساوي الإيرادات مع النفقات.
8. تعديل سياسات القبول الموحد الصادرة استناداً لنص المادة (8-ب) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة (2018) وتعديلاته، بحيث تشجع على

الالتحاق بالتعليم التقني ووفقاً لما تضمنته الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016-2025).

9. وضع استراتيجية للبحث العلمي والابتكار للسنوات الخمس أو العشر القادمة.
10. تعديل قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته بما يخص إعادة استيفاء 1% من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة، بعدّها مصدراً لتمويل صندوق البحث العلمي والابتكار.
11. تعديل تعليمات الترقية لتشجع على الإبداع والابتكار والجانب التطبيقي والعمل الجماعي.
12. توطيد العلاقة مع القطاع الصناعي لتشجيع دعم المشاريع الابتكارية والريادية الناتجة عن البحث العلمي في مراكز البحوث ومؤسسات التعليم العالي.
13. تحديد مصير صندوق دعم البحث العلمي والابتكار، وبيان دوره في إدارة القطاع خلال المرحلة القادمة.
14. تعديل التعليمات في برامج الدراسات العليا بما يشجع على الجانب التطبيقي والابتكاري وحل المشاكل الصناعية والمجتمعية، واشتراط النشر في مجلات علمية مرموقة قبل التخرج.
15. تعديل قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة 2007 بتعديل مهام مجلس هيئة الاعتماد وشروط عضويته، ليشتمل على عضو من الهيئة (رئيس الهيئة)، بينما يكون بقية الأعضاء من قطاعات أخرى لمراقبة أعمال الهيئة.
16. تعديل تعليمات الجودة الأكاديمية للتشجيع على التحول من التعليم إلى التعلم القائم على المشروعات وجعل الطالب محور عملية التعلم.
17. التركيز على مخرجات التعليم عند وضع الخطط الدراسية ومتابعة تحققها أثناء تدريس المواد، وزيادة الجانب التطبيقي في الكليات العلمية وتعزيز نتاجاته.
18. إيجاد فرص عمل للخريجين تتناسب مع مؤهلاتهم في سوق العمل المحلية والإقليمية والعالمية.

المراجع

- المؤشر العالمي للابتكار، 2021.
- تقارير مؤشر المعرفة العالمي، 2021.
- تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021.
- تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.
- تقارير وزارة العمل، 2020.
- تقرير حالة البلاد لعام 2020، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2021.
- دائرة الإحصاءات العامة، الجولة الثالثة، 2021.
- رؤية التحديث الاقتصادي، 2022.
- موقع (Scopus).

معًا نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي